دارفور.. مأساة إنسانية من صنع القوى الكبرى

□ اتسمت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا لإحلال السلام في إقليم دارفور السوداني، بالتعثر منذ لحظاتها الأولى بفعل موقف حركتي التمرد «المسلح في الإقليم» «حركة العدل والمساواة - وحركة ما يسمى بتحرير السودان» - اللتان رفضتا التوقيع على بروتوكولي اتفاق أحدهما إنساني والآخر أمني، يعتبرهما الاتحاد الأفريقي وسائر الوسطاء الأساس لبدء مفاوضات جدية ويتيحان الفرصة لنشر قوات سلام أفريقية في الإقليم.

وطرح المتمردون شروطاً تعجيزية للتوقيع على البروتوكولين، منها الحصول على ضمانات أمنية ومنع تحليق الطائرات الحكومية في أجواء دارفور، كما كررت الحركتان مطالبهما التي سبق أن قدمتهما إلى الجولة السابقة من مفاوضات أبوجا بنيجيريا ومثلت أحد أهم أسباب فشلها، وهي إيجاد تسوية سياسية شاملة تمر بحكم ذاتي إقليمي وبحصة أكبر من عائدات النفط وبحقوق أخرى مماثلة لتلك التي نص عليها اتفاق نيفاشا مع حركة التمرد في الجنوب.

سليمان عبدالجبار

ويتضح من هذه المطالب وغيرها من مجريات الأحداث على ساحة دارفور أن الصراع في هذا الإقليم السوداني لم يكن على الإطلاق عرقياً ولا دينياً ولا قبلياً، كما كانت تدعي بعض الأطراف الغربية وبعض منظمات الإغاثة المدفوعة، وإنما كان في أساسه خلافاً عادياً بين الرعاة والمزارعين في الإقليم حول الموارد، عادة ما ينشب خلال فترات الجفاف وتناقص موارد المياه ويخمد بهطول الأمطار كما يحدث في مناطق شتى من العالم حينما يتسبب الجفاف في بروز خلافات بين الزراع والرعاة، لكن الذي حدث هذه المرة - كما يرى العديد من المراقبين المتابعين لأزمة دارفور - أن جاءت الخلافات بين الرعاة والمزارعين في دارفور والقوى الخارجية المعادية متربصة وتبحث عن أي ذريعة للتدخل في شؤون السودان الداخلية والإضرار بوحدته الوطنية وسلامة أراضيه وتهديد أمنه واستقراره وإفشال جهود التسوية بالحرب الأهلية في الجنوب، فكانت أزمة دارفور، التي كانت على وشك الحل بالمساعي الحكومية والقبلية، المنفذ الذي أرادت هذه القوى المتربصة التمرير من خلاله لمخططاتها التآمرية الاستعمارية، فسعت إلى دفع حركتين متمردتين، هما «حركة العدل والمساواة» و«حركة تحرير السودان»، إلى المواجهة المسلحة مع الحكومة وترويع الآمنين من سكان الإقليم وتصعيد الأزمة وإيصالها إلى ما هي عليه من الكارثية والتعقيد، ساهم في ذلك التدويل لهذه الأزمة الداخلية العادية واستخدام مجلس الأمن الدولي لممارسة ضغوط بالغة القسوة على الحكومة السودانية لإجبارها على الاستسلام لحبائل المؤامرة بعد أن نجحت هذه القوى المتربصة في خلق أزمة كارثية من عدمها وتزويد مفتعليها بالمال والسلاح والدعم السياسي والدبلوماسي.

وتتفق كافة الأطراف الراعية لمفاوضات أبوجا على أن وقف التدخل الأجنبي يعد شرطاً أساسياً لنجاح مفاوضات أبوجا ومعالجة الأزمة الإنسانية، وأنه بدون حيادية بعض القوى الكبرى في هذه القضية فإن الجهود المبذولة لن تستطيع الوصول إلى النتيجة التي يتطلع إليها الملايين من سكان دارفور والعالم المشغول بمعاناتهم الإنسانية شديدة القسوة.

وكانت القمة الخماسية العربية الأفريقية، التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس، قد أدركت الأهمية الملحة لوقف التدخل الأجنبي في شؤون السودان المنهك بالحروب الأهلية المدارة خارجياً حينما أكدت أن قضية دارفور قضية أفريقية بحتة، وأن مسؤولية حلها تقع على عاتق الاتحاد الأفريقي، مطالبة بعدم التدخل الأجنبي في هذا الشأن لإتاحة الفرصة لإنجاح جهود معالجة الأزمة.

وبالأساس فإن أزمة دارفور هي من صنع القوى المعادية للسودان، فلم يكن هناك صراع في الإقليم قبل أن تتدخل هذه القوى لتأجيج الخلاف الرعوي والاتجاه به نحو الصراع المسلح ومقاومة السلطة وترويع الآمنين من سكان الإقليم وإجبارهم على الرحيل عن ديارهم عبر استخدام وسائل الإعلام وبعض منظمات الإغاثة لتضليل الرأي العام العالمي وتكتيله ضد الحكومة السودانية لإيجاد مبررات التدخل لتحقيق أهداف تآمرية استعمارية لم تعد خافية على أحد، واستطاع الإعلام الغربي وبعض منظمات الإغاثة، عبر تقارير مزيفة للحقائق، التغرير على الرأي العام وتصوير ما حدث في دارفور على أنه صراع ديني تارة وعرقي وقبلي تارة أخرى، والادعاء بحدوث عمليات إبادة وجرائم اغتصاب ثبت بطلانها في الواقع وكذبتها عمليات التحقيق والتقصي المتعددة التي جرت بمشاركة هذه المنظمات.

واتاح غياب الدور العربي، الإنساني والسياسي، في معالجة الأزمة ومعرفة حقيقة الوضع على أرض الواقع للقوى الخارجية للعب دور تآمري خطير أوصل الأمور في إقليم دارفور إلى ما هي عليه.

وحتى الإعلام العربي غاب عن ساحة الأحداث واكتفى بدور الناقل أو المروج لما يردد عن الإعلام الغربي من أكاذيب وادعاءات زائفة وغائبة عن أرض الواقع، فمن أصل أربع منظمات إنسانية غربية ودولية تعمل في دارفور هناك (٥٣) منظمة إنسانية غربية تقوم بتقديم الخدمات العلاجية للاجئين وتوزيع بعض المساعدات الغذائية.

تضليل فظيع بأساليب قذرة

□ وتؤكد عدة مصادر إنسانية وحقوقية وإعلامية مستقلة أن الأوضاع في إقليم دارفور ليست بالفظيعة كما يروج الإعلام الغربي، فهناك أزمة إنسانية تولدت عن خلافات حول الموارد وتأججت بفعل التدخلات، لكنها لم تكن بسبب صراع عرقي أو ديني أو قبلي.

وتؤكد هذه المصادر - أيضاً - عدم حدوث عمليات إبادة أو جرائم اغتصاب، مشيرةً إلى أن نتائج التحقيقات والتقصي التي قامت بها عدة لجان مشكلة من المنظمات الاغاثية والحقوقية والبعثات التابعة لأطراف دولية، لم تتوصل إلى أي دليل عن حدوث إبادة أو جرائم اغتصاب على وجه الخصوص.

وقالت هذه المصادر، التي تواجدت مؤخراً على ساحة الأحداث في دارفور : إن لجان الإغاثة، عندما لم تتوصل إلى ما يثبت حدوث جرائم اغتصاب، أسندت مهمة التحقيق للجنة نسائية مكونة من قاضية وحقوقية وطبيبة، مبررةً أن النساء من الضحايا لن يفصحن للمحققين بوقوع هذه الجرائم، وكانت النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق النسائية حاسمة، حيث أكد التقرير الذي رفعته اللجنة عدم وجود جرائم اغتصاب.

وفي المقابل تمكنت أجهزة التحري السودانية من الوصول إلى الرجال الثلاثة الذين صوروا في فيلم عرض على شاشات التلفزة الغربية وهم يمارسون أو يمثلون جرائم اغتصاب مع ثلاث نساء.

ومن التحقيقات مع العملاء الثلاثة واعترافاتهم لأجهزة القضاء تكشَّف جانب من مخطط التآمر الأجنبي، وتأكد أن هؤلاء الرجال الثلاثة والنساء الثلاث مثلوا الفيلم الإجرامي لحساب جهة خارجية مقابل مبالغ كبيرة من الدولارات، وأن هذه الجهة هي التي زودت العملاء الثلاثة بالملابس العسكرية التي تشبه ملابس الجيش السوداني، والتي ارتدوها خلال جريمتهم، والهدف هو تجريم السلطات السودانية وإثارة المجتمع الدولي عليها.

وفي الجانب الآخر تؤكد الحكومة السودانية وعمليات التقصي العديدة أن عدد القتلى في المواجهات بين الجيش السوداني والمتمردين لم تتجاوز حتى الآن (٧) آلاف قتيل من الطرفين ومن الرعاة والمزارعين الذين لم يكونوا هدفاً، والذين وجدوا أنفسهم وسط المواجهة، فسقط عدد منهم بالنيران العشوائية للمتمردين ومن جهة رد الفعل من جانب الجيش الذي لم يكن يستهدف غير المتمردين، وهذا ما يدحض ادعاءات منظمات الإغاثة وبعض بعثات التقصي التابعة لبعض القوى الغربية المتورطة في تصعيد الأزمة، والتي تقول إن عدد القتلى في ما تسميه بعمليات الإبادة بلغ حتى الآن (٧٠) ألف قتيل.

إن الحقائق التي توصلت إليها جميع الأطراف المهتمة بأحداث دارفور، ومنها منظمات الإغاثة، تؤكد أن الخلاف والنزاع بين الرعاة والمزارعين في الإقليم نزاع قديم حول طريقة تقسيم الأرض وليس له صفة أخرى لا عرقية ولا دينية ولا قبلية، فسكان دارفور جميعهم مسلمون ويتبعون مذهباً دينياً واحداً، وهم مجتمع متجانس ومختلط ومتعايش منذ نحو ألف عام، ولا يوجد ما يميز القبائل العربية عن الأفريقية لا بالشكل ولا باللون ولا بالعادات والتقاليد والأعراف.

وتعود قضية تقسيم الأرض في دارفور إلى عهود السلطات الإسلامية، وآخرها سلطة دارفور الإسلامية التي وزع سلطانها الأرض بين القبائل المختلفة في الإقليم بحسب عدد أبنائها آنذاك، ومع مرور الزمن تزايد أبناء القبائل وحصلت هجرات من قبائل أفريقية من تشاد وأفريقيا الوسطى من نفس الامتدادات القبلية، فزاد الضغط على الموارد المتاحة، الزراعية والمائية والرعوية، ولم تعد كافية لتغطية حاجة الأعداد المتزايدة من السكان.

والأمر المهم في هذه المسألة هو عدم وجود حدود بالمعنى الحقيقي بين السودان والبلدان الأفريقية المجاورة، فالحدود السياسية مرسومة فقط على الخرائط، أما على الواقع فهي مفتوحة للتنقل الحر للقبائل الأفريقية إلى دارفور والاستيطان فيها.

ومن القبائل التي استوطنت في دارفور قبيلة «الرعارعة» التي تعد أصل المشكلة حالياً في دارفور، حيث يسكن ثلث أهلها إقليم دارفور، والثلثان الآخران يعيشان في تشاد، وينتمي إلى هذه القبيلة رئيس دولة تشاد الحالي.

كيف تطور الخلاف إلى صراع مسلح؟

□ وخلال عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م نشب نزاع بين الرعاة والمزارعين في الإقليم بعد تحديد ما يسمى بالمراحيل، وهو طريق يتجاوز عرضه (١٠) كيلو مترات ويضيق تدريجياً ليصل في بعض المناطق إلى كيلو مترين اثنين، وهذا الطريق ترحل عبره الإبل والأبقار إلى مناطق الجنوب وقت هطول الأمطار وتعود عبره إلى الشمال - أي إلى الإقليم - خلال فترات الجفاف.

وخلال الفترة المذكورة حدث أن أصيبت مناطق الإقليم بالجفاف، وأصبح العشب غير كاف للرعي، فأراد المزارعون توسيع مزارعهم على حساب المراحيل المحددة لكل قبيلة بمرحال خاص بها، وأقدم المزارعون على حرق الأعشاب، فرد الرعاة بحرق المزارع، وهنا كانت الشرارة الأولى للمواجهات التي أسفرت حينها عن سقوط (٧٠) قتيلاً، وكانت الجهود الحكومية والقبلية قد توصلت إلى حلول للمشكلة بعد مساع مضنية بإبرام صلح يعالج مشكلة القتلى بتحديد ديأتهم وإلزام كل طرف بدفع ما عليه من الديات، لكن بعض شبان قبيلة «الرعارعة» المنتمين إلى الحركتين السياسيتين اللتين قادتا فيما بعد التمرد المسلح، اعترضوا على الصلح، معتبرين أن الدولة هي من يجب عليه دفع الديات، وقاموا باعتقال بعض الشيوخ المفاوضين من طرف القبيلة وأودعوهم سجوناً خاصة، فتدخلت السلطات الحكومية للإفراج عن الشيوخ، باعتبارهم ممثلين للسلطات المحلية، فاستنجد الشبان المعترضين على الصلح ببعض القبائل التي تدخلت للانتقام من الحكومة، فأحرقت مراكز الشرطة والمؤسسات وهاجمت المطار الحربي وأحرقت مجموعة من الطائرات المقاتلة ودمرت مرافق المطار، فاضطرت الحكومة للتدخل بقوات عسكرية لإخماد التمرد ووقف الاعتداءات المسلحة على المرافق والمؤسسات، فكان هذا التدخل مبرراً للمتربصين بالدفع إلى إشعال فتيل الحرب وترويع الآمنين من الرعاة غير المؤهلين للدخول في حرب، لا مع الحكومة ولا مع المتمردين، فهجروا قراهم هرباً من جحيم التمرد الذي يهاجم ويحرق مراكز الشرطة والمؤسسات وقرى الرعاة الذين غادروا مناطقهم مبكراً خشية أن يصيبهم الأذى.

والمتمردون، وإن كانوا من قبيلة «الرعارعة»، فإنهم في الأساس منضمون في حركتين سياسيتين، هما «حركة تحرير السودان» التي كان أصلها جيش تحرير السودان بزعامة جون قرنق، و«حركة العدل والمساواة»، وهي فصيل من الحركة الإسلامية التي يقودها خليل إبراهيم الذي كان وزيراً في الحكومة السودانية الحالية، ولحركة قرنق ثأر قديم مع أبناء دارفور يعود إلى عام ١٩٩١م حينما أرسلت جيشاً إلى دارفور قوامه (١٦٠٠) ضابط وجندي لبسط السيطرة على الإقليم، فأبيدت هذه القوة جميعها على أيدي الدارفوريين، أما الحركة الإسلامية فلها مطامع انفصالية.